منظمة العفو: الهجمات على القانون الدولي وحقوق الإنسان تسارعت منذ عودة ترامب

لندن - الوكالات: حذرت منظمة العفو الدولية في تقريرها السنوي الذي نُشر أمس، من أنّ قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان مهددة جراء «هجمات متعددة» تسارعت منذ عودة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى السلطة.

وأشارت منظمة العفو الدولية، في معرض تقييمها لحالة حقوق الإنسان في ١٥٠ بلدا، إلى أنّ ما يُعرف بـ«تأثير ترامب» فاقم الأضرار التي ألحقها قادة آخرون حول العالم في عام ٢٠٢٤.

وقالت أغنيس كالامار الأمينة العامة للمنظمة في مقدّمة التقرير: «لطالما حذرت منظمة العفو الدولية من المعايير المزدوجة التي تقوّض النظام القائم على القواعد»، لافتة إلى أنّ «ثمن الإخفاقات هائل، لاسيما فقدان الضمانات الأساسية التي وُضعت لحماية الإنسانية بعد فظائع الهولوكوست والحرب العالمية الثانية».

وأضافت «بعدما زاد تضرّر التعاون متعدّد الأطراف في عام ٢٠٢٤، يبدو أن إدارة ترامب اليوم عازمة على إزالة بقاياه من أجل إعادة تشكيل عالمنا وفق مبدأ مبني على الصفقات، غارق في الجشع، والمصلحة الذاتية الأنانية، وهيمنة القلّة».

وأشار التقرير إلى أنّ حياة ملايين الأشخاص «دُمّرت» في عام ٢٠٢٤، جراء الصراعات والانتهاكات المرتكبة في الشرق الأوسط والسودان وأوكرانيا، وأفغانستان حيث لا تزال حرية المرأة مقيّدة.

واتهم التقرير خصوصا بعض القوى الكبرى في العالم بـ«تقويض» مكتسبات القانون الدولي وعرقلة مكافحة الفقر والتمييز.

وأكدت منظمة العفو الدولية أن هذه «الاعتداءات المتهورة والعقابية» جارية منذ عدّة سنوات، إلا ان «حملة إدارة ترامب ضد الحقوق تسرّع التوجّهات الضارّة القائمة أصلا، وتقوّض الحماية الدولية لحقوق الإنسان، وتعرّض مليارات الأشخاص حول العالم للخطر».

وعمدت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى تجميد المساعدات الدولية وخفض تمويل عدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة.

وفي السياق، أشارت كالامار إلى أنّ بداية ولاية ترامب الثانية ترافقت مع «هجمات متعددة على المساءلة في مجال حقوق الإنسان وعلى القانون الدولي والأمم المتحدة»، داعية إلى «مقاومة منسقة».

وقالت منظمة العفو الدولية: «في حين اتخذت آليات العدالة الدولية خطوات مهمة باتجاه المحاسبة في بعض الحالات، إلا أنّ حكومات قوية عطلت مرارا المحاولات الرامية إلى اتخاذ إجراءات ذات مغزى لإنهاء الفظائع».

وأشارت في هذا المجال إلى الدول التي تحدّت القرارات الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد إسرائيل، في أعقاب شكوى قدمتها جنوب إفريقيا بشأن ارتكاب إبادة في حق الفلسطينيين في قطاع غزة.

كذلك، انتقدت المنظمة دولا أخرى مثل المجر، على خلفية رفضها تنفيذ أوامر الاعتقال التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد مسؤولين إسرائيليين، بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

○ دونالد ترامب.

من جهة أخرى، سلّطت منظمة العفو الدولية الضوء في تقريرها الأخير على المعاناة في السودان بسبب المجاعة والنزاع بين الجيش وقوات الدعم السريع. وقالت المنظمة إنّ النزاع أدى إلى «أكبر أزمة نزوح في العالم» اليوم، حيث نزح نحو ١٢ مليون شخص، بينما قوبل هذا الصراع بـ«تجاهل عالمي شبه كامل».

ومن جهة أخرى، أشارت المنظمة الحقوقية إلى أنّ العنف والتمييز ضد النساء «تصاعد» في عام ٢٠٢٤، في مناطق النزاعات مثل السودان، وأيضا في أفغانستان حيث تخضع النساء لتشريعات صارمة تقيّد حريتهن في ظل حكم حركة طالبان.

وفي النهاية، سلّط التقرير الضوء على «الحاجة الملحّة» الى قيام الحكومات بالمزيد من الجهود لتنظيم تقنيات الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الإنسان.

وحذر من العدد المتزايد للحكومات التي تسيء استخدام برامج التجسّس وغيرها من أدوات المراقبة ضد المعارضين.

قوات سوريا الديمقراطية تعلن مقتل ٥ من عناصرها بهجوم لتنظيم الدولة الإسلامية

القامشلي - (أ ف ب): أعلنت قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد أمس الثلاثاء مقتل خمسة من عناصرها بهجومين لتنظيم الدولة الإسلامية في شرق سوريا، مضيفة أنها عززت «التدابير الأمنية» في المنطقة في ضوء هذه التطورات. وقالت قوات سوريا الديمقراطية، الذراع العسكرية للإدارة الذاتية الكردية، في بيان: «استشهد خمسة من مقاتلينا، وأصيب عدد آخر أثناء التصدي لهجومين إرهابيين استهدفا نقطة عسكرية لقوّاتنا في بلدة الجزرات بريف دير الزور الغربي وسيارة عسكرية في بلدة ذيبان شرقا».

وأضافت أن الهجومين جاءا ضمن «سلسلة عمليات إرهابية منظمة نفذها التنظيم» في دير الزور «خلال اليومين الماضيين وتعكس المخططات الخطيرة للتنظيم الإرهابي». وعززت قوات سوريا الديمقراطية المدعومة امريكيا «من تدابيرها الأمنية ودورياتها في المنطقة، في ظل تصاعد تحركات الخلايا والنشاط الإرهابي في سوريا بشكل عام ودير الزور بشكل خاص». وتسيطر قوات سوريا الديمقراطية على الضفة الشرقية لنهر الفرات الذي يقسم محافظة دير الزور الحدودية مع العراق الى قسمين.

وقادت تلك القوات حملة عسكرية أدت إلى دحر التنظيم من آخر معاقله في سوريا عام ٢٠١٩. وسيطرت إثر ذلك على مساحات واسعة في شمال وشرق سوريا. وكان التنظيم المتطرف سيطر منذ عام ٢٠١٤ على مناطق واسعة في سوريا والعراق المجاور، وأعلن إقامة «الخلافة الإسلامية» حتى دحره من العراق عام ٢٠١٧، ثم سوريا عام ٢٠١٩. لكن الجهاديين لا يزالون ينشطون في مناطق صحراوية نائية رغم عدم سيطرتهم على أي مناطق.

ومنذ إطاحة الرئيس المخلوع بشار الأسد في ٨ ديسمبر، تراجعت وتيرة هجمات التنظيم في المناطق التي تسيطر عليها الإدارة الجديدة بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان لكنها ارتفعت في مناطق سيطرة الأكراد. وخلال زيارته الأولى لبغداد في مارس، أعرب وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني عن استعداد دمشق لـ«تعزيز التعاون» مع العراق في مكافحة تنظيم الدولة الاسلامية الذي ينشط على الحدود الواسعة بين البلدين.

وبعد إطاحة الأسد، وقع الرئيس الانتقالي أحمد الشرع وقائد قوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي اتفاقا في ١١ مارس، قضى «بدمج» كافة المؤسسات المدنية والعسكرية التابعة للإدارة الذاتية الكردية في إطار الدولة السورية. ورغم توقيع الاتفاق، الذي يُفترض استكمال تطبيق بنوده بحلول نهاية العام، وجّهت الإدارة الذاتية انتقادات حادّة الى الاعلان الدستوري الذي رعته الرئاسة السورية، ومنح، وفق خبراء، سلطات مطلقة للرئيس في إدارة المرحلة الانتقالية المحددة بخمس سنوات. كما اعترضت على الحكومة التي شكّلها الشرع، وقالت إنها لن تكون معنية بتنفيذ قراراتها، باعتبار أنها «لا تعبّر عن التنوع» في البلاد.

مسؤول إيراني: انفجار بندر عباس قد يكون عملا تخريبيا مدبرا

العربية.نت: بينما أعلنت السلطات الإيرانية ارتفاع عدد قتلى انفجار ميناء رجائي إلى ٦٥ شخصا على الأقل، تستمر التحقيقات وسط حالة من القلق؛ فقد بدأت فرضيات تتعلق بعمل تخريبي محتمل تطفو إلى السطح، ولا سيما في ظل غياب توضيحات رسمية كافية حول أسباب الحادث بانتظار النتائج، وفق مراقبين. وما زاد من التكهنات ما كشفه عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في البرلمان الإيراني النائب محمد مهدي شهرياري، حول أن الحادث قد يكون ناجما عن استخدام طائرات مسيّرة صغيرة أو عن طريق عناصر متسللة، لموقع «رويداد٢٢» الناطق بالفارسية.

كما شدد على أن أحد السيناريوهات الأساسية التي يناقشها المحققون هو وقوع عمل تخريبي، لافتا إلى أنه على لجنة الأمن القومي أن تتعامل مع هذه الفرضية بجدية.

وأكد شهرياري أن المعلومات المتوافرة حتى الآن غير مكتملة، لافتا إلى أنه لا يمكن الحكم النهائي قبل اكتمال التحقيقات، لكن على السلطات ألا تستبعد الاحتمالات كافة، سواء كانت ناتجة عن إهمال تقني أو عمل مدبّر، وفق كلامه.

أيضا أشار إلى وجود خلل عام في الالتزام بمعايير السلامة داخل إيران، مشبّها الحادث بما جرى في حريق برج بلاسكو بطهران. وقال: «مع الأسف، لا نراعي إجراءات السلامة في أي مكان، ولهذا السبب نرى هذا الكم من الحرائق لا مثيل له في دول أخرى». أيضا تابع النائب الإيراني أنه في حال ثبت أن ما حدث كان عملا تخريبيا فمن الضروري أن يُبلّغ الناس بذلك، وخاصة أن المواد القابلة للاشتعال ليست مقتصرة على بندر عباس فقط، بل موجودة في مواقع متعددة داخل البلاد، ما يتطلب تعزيز الوعي الأمني، وفق كلامه.

الأمم المتحدة: أكثر من ٧٢ ألفا لقوا حتفهم أو فقدوا على طرق الهجرة منذ ٢٠١٤

جنيف - (أ ف ب): أعلنت الأمم المتحدة أمس أنّ أكثر من ٧٢ ألف شخص لقوا حتفهم أو فُقدوا على طرق الهجرة في جميع أنحاء العالم خلال العقد الماضي، معظمهم في دول تشهد أزمات.

وسجّل العام الماضي أكبر عدد من وفيات المهاجرين ولقي ٨٩٣٨ شخصا على الأقل حتفهم على مسارات الهجرة، وفق ما أفادت المنظمة الدولية للهجرة.

وقالت إيمي بوب المديرة العامة للمنظمة في بيان: إن «هذه الأرقام تذكّرنا بأن الأشخاص يجازفون بحياتهم عندما يحرمهم انعدام الأمن والآفاق وضغوط أخرى من خيارات آمنة أو صالحة في بلدانهم».

وجاء في التقرير أن «أكثر من نصف هؤلاء الذين لقوا حتفهم أو فقدوا أثناء محاولتهم الهجرة منذ عام ٢٠١٤ واجهوا مصيرهم في دول تشهد اضطرابات عنيفة أو كوارث، بينها ليبيا وإيران وبورما».

وأشار التقرير إلى أن واحدا من كلّ أربعة مهاجرين مفقودين «كان يتحدر من بلدان تشهد أزمات إنسانية، مع وفاة آلاف الأفغان وأفراد الروهينغا والسوريين في حوادث وثّقت على مسالك الهجرة حول العالم».

وكشف أن أكثر من ٥٢ ألف شخص لقوا حتفهم خلال محاولتهم الهروب من أحد البلدان الأربعين في العالم، حيث أطلقت الأمم المتحدة خطّة للاستجابة للأزمات أو خطّة استجابة إنسانية.

ودعت إيمي بوب الأسرة الدولية إلى الاستثمار «في ضمان الاستقرار والفرص في المجتمعات لتكون الهجرة خيارا وليس حاجة».

وعندما «لا يعود من الممكن البقاء، لا بدّ من العمل معا على إتاحة مسارات آمنة وقانونية ومنظّمة تحمي الأفراد»، بحسب قول بوب.

وسجلت في المنطقة الوسطى في البحر الأبيض المتوسط أكبر أعداد الوفيات في العالم مع حوالي ٢٥ ألف شخص فقدوا في البحر خلال العقد الماضي، وفق المنظمة الدولية للهجرة.

وفقد أكثر من ١٢ ألفا منهم في البحر بعد مغادرة ليبيا التي تمزّقها الحرب، في حين أن أعداد هؤلاء الذين فقدوا في منطقة الصحراء لا تحصى، بحسب ما جاء في التقرير.

وقضى أكثر من ٥ آلاف شخص خلال محاولتهم الهروب من أفغانستان التي تعصف بها أزمة منذ العقد الأخير، خصوصا بعد عودة حركة طالبان إلى الحكم في ٢٠٢١.

وخلال تلك الفترة أيضا، قضى أكثر من ٣١٠٠ فرد من أقلية الروهينغا المضطهدة في بورما، غالبا إثر غرق زوارقهم أو خلال الفرار إلى بنغلاديش.

وقالت جوليا بلاك منسّقة مشروع «المهاجرين المفقودين» لمنظمة الهجرة الدولية والقيّمة على هذا التقرير: إن «العدد الفعلي للوفيات هو على الأرجح أعلى بكثير من ذاك المسجّل نظرا الى نقص البيانات، لا سيّما في مناطق الحرب والمناطق المنكوبة».

باكستان تعلن إسقاط مسيرة هندية خلال ليلة خامسة من المناوشات

نيودلهي - (الوكالات): أعلنت باكستان أمس الثلاثاء أنها «أسقطت» طائرة استطلاع هندية بدون طيار في كشمير، حيث يتبادل جنود البلدين إطلاق النار لليلة الخامسة على التوالي، بحسب الجيش الهندي. تفاقم التوتر قبل أسبوع بعد هجوم دام أسفر عن مقتل ٢٦ مدنيا كانوا يقضون إجازة في إقليم كشمير الذي يتنازع البلدان السيادة عليه منذ استقلالهما عام ١٩٤٧. وأفادت الإذاعة الباكستانية الحكومية أمس الثلاثاء بأن «باكستان تمكنت من إسقاط طائرة هندية رباعية المروحيات على طول خط المراقبة (الحدود القائمة في كشمير) وأحبطت انتهاك مجالها الجوي».

ومن دون تحديد تاريخ وقوع الحادث تابعت الإذاعة: «حاول العدو تنفيذ عمليات مراقبة بهذه المسيرة الرباعية في منطقة بيمبر الحدودية». ولم تعلق الهند على الأمر على الفور. كما في الليالي السابقة أفاد الجيش الهندي بأن القوات الباكستانية فتحت النيران من أسلحة صغيرة على مواقعها قرب خط المراقبة في كشمير. وقال الجيش الهندي إن قواته «ردت بطريقة منضبطة وفعالة على الاستفزاز». ولم تعلن نيودلهي سقوط ضحايا. ولم تؤكد باكستان ذلك على الفور لكنّ سكانا على الجانب الباكستاني من خط المراقبة صرحوا لفرانس برس بأنهم سمعوا إطلاق نار.

وصل التوتر بين الهند وباكستان إلى ذروته منذ الهجوم الذي وقع في ٢٢ أبريل في باهالغام بكشمير الهندية وخلف ٢٦ قتيلا. واتهمت نيودلهي إسلام آباد بالوقوف وراء الهجوم الذي أسفر عن أكبر حصيلة للقتلى المدنيين في المنطقة ذات الأغلبية المسلمة منذ عقود. ونفت باكستان أي تورط لها ودعت إلى إجراء «تحقيق محايد» في ملابساته. واتخذ كل بلد إجراءات انتقامية وأمرا بإغلاق الحدود. وحددت الهند أمس الثلاثاء موعدا نهائيا لمغادرة المواطنين الباكستانيين أراضيها.

○ قوات هندية تقوم بأعمال الدورية في إحدى مناطق كشمير مع تصاعد التوتر مع باكستان. (أ ف ب)

ويخشى الخبراء أن تتطور التصريحات العدائية إلى عمل عسكري. ودعت بكين التي تحظى بنفوذ في المنطقة جارتيها أمس الثلاثاء إلى «ضبط النفس» و«تسوية الخلافات بالحوار حفاظا على السلام والاستقرار الإقليميين».

وإلى ذلك قال وزير بالحكومة الباكستانية لرويترز إن بلاده تستعد لاتخاذ إجراء قانوني دولي بشأن تعليق الهند معاهدة رئيسية لتقاسم مياه أحد الأنهار وسط تصاعد التوتر بين الجارتين في أعقاب هجوم على سياح في الشطر الذي تديره الهند من كشمير. وقال عقيل مالك وزير القانون والعدل لرويترز في ساعة متأخرة من مساء الاثنين إن إسلام اباد تعمل على وضع خطط لثلاثة خيارات قانونية مختلفة على الأقل، بما في ذلك إثارة القضية في البنك الدولي الذي توسط في المعاهدة.

وأضاف أن باكستان تدرس أيضا اتخاذ إجراء لدى محكمة التحكيم الدائمة أو محكمة العدل الدولية في لاهاي حيث يمكنها قول إن الهند انتهكت اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. وقال مالك: «اكتملت تقريبا مشاورات الاستراتيجية القانونية»، مضيفا أن القرار بشأن القضايا التي سيتم رفعها سيُتخذ «قريبا»، ومن المرجح أن يشمل رفع القضايا لدى أكثر من جهة. ولم يرد مسؤولو الموارد المائية في الهند بعد على طلب للتعليق.

وعلقت الهند الأسبوع الماضي معاهدة مياه نهر السند التي توسط فيها البنك الدولي عام ١٩٦٠ بعد الهجوم في كشمير، وقالت إنها ستستمر حتى «تتخلى باكستان بشكل موثوق ولا رجعة فيه عن دعمها للإرهاب عبر الحدود». وتنفي إسلام اباد وجود أي صلة لها بالهجوم الذي أسفر عن مقتل ٢٦ شخصا.

عودة التيار الكهربائي بشكل شبه تام في إسبانيا والبرتغال بعد انقطاع واسع النطاق

مدريد - (أ ف ب): عاد التيار الكهربائي بشكل شبه تام أمس الثلاثاء في إسبانيا والبرتغال بعد انقطاع واسع و«استثنائي» استمر لساعات لم يعرف سببه بعد، وزرع الفوضى في كل شبه الجزيرة الايبيرية. في شوارع أحياء مختلفة في إسبانيا غالبا ما استقبل السكان عودة التيار مساء الاثنين بالتصفيق وصيحات الفرح بعد يوم طويل من دون كهرباء ترافق في غالب الأحيان مع انقطاع الانترنت وخدمة الهواتف النقالة. قرابة الساعة السادسة بالتوقيت الإسباني (الساعة الرابعة بتوقيت جرينتش) عاد التيار بنسبة تزيد عن ٩٩,١٦ % على الصعيد الوطني في إسبانيا القارية، على ما أعلنت شركة «آر إي إي» المشغّلة للشبكة.

وفي البرتغال، قالت الشركة المشغلة للشبكة صباح أمس الثلاثاء إن إمدادات الكهرباء عادت إلى طبيعتها في البلاد. وفي إسبانيا، سمحت عودة التيار باستئناف حركة القطارات على محاور رئيسية عدة، منها مدريد - إشبيلية ومدريد - برشلونة على ما قالت الشركة الوطنية «رينفي». لكن الحركة لا تزال متوقفة على خطوط رئيسية أخرى إذ قررت السلطات إعطاء الأولوية للرحلات بين المدن. وحتى صباح أمس الثلاثاء، كانت لا تزال ثلاثة قطارات عالقة في إسبانيا وفيها ركاب على ما أفاد وزير النقل اوسكار بوينته. وفي مدريد، لا تزال حركة قطارات الأنفاق متوقفة. وقالت الشركة المشغلة لوسائل النقل عبر اكس «نستمر في العمل لمعاودة الخدمة» ونصحت السكان باستقلال الحافلات.

ولم يخض رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز في أسباب الانقطاع الشامل للكهرباء الذي حصل عند الساعة ١٠,٣٣ بتوقيت جرينتش الاثنين. وقال خلال مؤتمر صحفي: «لا نستبعد أي فرضية. لم يسبق أن حصل انهيار كهذا في الشبكة» الإسبانية موضحا أن «١٥ غيغاوات» من الكهرباء «فقدت فجأة» على الشبكة الإسبانية «في خمس ثوان بالكاد». وأوضح أن «١٥ غيغاوات توازي تقريبا ٦٠% من الطلب» على الكهرباء في إسبانيا في تلك الساعة من النهار. وتحدث نظيره البرتغالي لويس مونتينغرو عن «وضع خطر وغير مسبوق» يعود سببه «إلى إسبانيا على الأرجح».

وشكلت عودة الوضع تدريجا إلى طبيعته نبأ سارا على جانبي الحدود بعد يوم طويل واجه فيه المواطنون صعوبات مع توقف خدمة قطارات الأنفاق والحافلات المكتظة والقطارات العالقة والاتصالات الصعبة. وروى إدغار باريري الموظف في مجال الإعلانات البالغ ٣٤ عاما في لشبونة: «كنت جالسا في مكتبي عندما انطفأ الحاسوب فجأة». وأضاف «في البداية ظننا أن المشكلة محصورة بالمبنى ومن ثم بدأنا نتصل بأقاربنا والأصدقاء وأدركنا أن المشكلة تشمل المدينة برمتها ومن ثم أن الوضع نفسه يسجل في إسبانيا». في وسط مدريد كما في برشلونة، تجمع مواطنون وسياح أمام واجهات الفنادق الفخمة أو المصارف للاستفادة من خدمة الانترنت اللاسلكي المجاني المتواصلة بفضل مولدات الكهرباء فيها.

وعصر الاثنين، اضطر آلاف الأشخاص إلى عبور المدينة محاولين العودة إلى منازلهم سيرا. وشهدت الجادات الرئيسية في العاصمة البرتغالية أزمة سير خانقة فيما كان المارة يتسللون بين السيارات. وامتدت طوابير طويلة على مئات الأمتار أمام محطات الحافلات. وقالت روزاريو بينيا الموظفة في مطعم للوجبات السريعة البالغة ٣٩ عاما: «انظروا إلى الطابور الطويل الملتف. احتجت إلى ساعة ونصف الساعة للوصول إلى هنا ولا أعرف كم من الوقت سأنتظر بعد لأصل إلى منزلي». وبعد ساعات على ذلك، عاد العمل بإشارات المرور والإنارة إلى واجهات المتاجر في مؤشر إلى تحسن الوضع أقله في العاصمة الإسبانية.

○ مسافرون يتابعون جدول الرحلات في محطة للقطارات بمدريد بعد عودة التيار الكهربائي. (أ ف ب)

وفي منطقة مدريد وحدها حصلت ٢٨٦ عملية تدخل لمساعدة أشخاص عالقين في المصاعد الكهربائية على ما ذكرت السلطات المحلية. وصباح أمس الثلاثاء أعادت المدارس فتح أبوابها في إسبانيا، إلا ان سانشيز حذر من أن «النشاطات التربوية» قد تعلق في أكثر المناطق تأثرا بانقطاع الكهرباء. وأكد بيدرو شانشيز «عدم وجود مشاكل انعدام أمن. نظامنا الاستشفائي يعمل بشكل سليم» داعيا المواطنين «إلى التصرف بمسؤولية وبشكل متمدن». ورغم الفوضى الناجمة عن العطل، بقيت الأجواء هادئة وودية في شوارع مدريد. وأوقفت المفاعلات النووية الإسبانية في إجراء سلامة طبيعي، في حال انقطاع التيار الكهربائي.